الاستراتيجية المعلوماتية الأوربية :

نماذج من فرنسا والدول الاسكندنافية

إعداد

د. محمد جلال سيد غندور

رئيس قسم المكتبات والوثائق

كلية الآداب – جامعة القاهرة – (فرع بنى سويف)

تمهيد :

عندما بدأت التفكير فى هذا البحث ، تمثلت أمامى عدة مسارات بحثية يمكن اتباعها لتحقيقه ، تبلورت فى نهاية الأمر إلى منهجين أساسيين :

أولهما : البحث فى هذا الموضوع من زاوية تنظيرية بحتة ، حيث يعالج من خلال التعامل مع المفاهيم المجردة ، والرؤية الأكاديمية ، والتخطيط النظرى ، وفى هذا الصدد يمكن تلخيص النقاط الرئيسية للمعالجة الموضوعية ، فيما يلى :

أولاً : التعريف بالمصطلحات الأساسية للموضوع المطروح ، وتنوع المفاهيم المرتبطة بها ، حيث يتم التعرض بالشرح للمصطلحات الجوهرية التى تمثل لُب البحث ، وتُأصل المفاهيم المحيطة به .

ثانياً : التعرض لتوضيح أهمية التخطيط الاستراتيجى لقطاع المعلومات ودوره الحيوى بالنسبة للدول (على المستوى الوطنى) ؛ التكتلات الدولية (على المستوى الإقليمى) ؛ المجتمع الدولى (على المستوى العالمى) . حيث يستعرض خلال هذه الجزئية من الدراسة ، علاقة قطاع المعلومات بالقطاعات الإنتاجية والخدمية ، وشرح معطيات هذه العلاقة على ضوء المفاهيم الجديدة المطروحة على الساحة الدولية ، مثل « القيمة المضافة للمعلومات » ، « مجتمعات ما بعد الصناعية » ، « وسائط الاتصال عن بعد » ، المكتبات التصورية [المكتبات دون جدران] ، وغيرها من المفاهيم التى سادت المجتمع الدولى مؤخراً .

ثالثاً : التعريف بالأهداف العامة للتخطيط لخدمات المعلومات ، حيث تصنف الأهداف إلى ثلاث مجموعات تختص كلٌ منها بمستوى محدد من التخطيط (وطنى ، إقليمى ، دولى) ، ويتم شرح الأهداف فى كل مجموعة على ضوء

المهام المراد إنجازها ، والنتائج المرجو تحقيقها من التخطيط .

رابعاً : توضيح الأسس العامة للتخطيط الاستراتيجي للمعلومات ، ويتم في هذا الصدد استعراض المعايير الواجب مراعاتها عند وضع خطط المعلومات وسياساتها ويُلجأ هنا إلى تقسيم المعايير إلى ثلاث مجموعات ، كل مجموعة منها تختص بنمط تخطيطي محدد (وطني ، إقليمي، دولي) ، بحيث تتناسب تلك المعايير مع الأهداف الموضوعة في الجزئية السابقة .

خامساً : استعراض الخطوات الرئيسية الواجب اتباعها لتنفيذ ومتابعة التخطيط ، حيث تُناقش حدود المسئولية ، والفترات الزمنية، والإطار العام لعمليات الرصد والمتابعة والتقويم .

سادساً : تلخيص النتائج والتوصيات ، من خلال رؤية شمولية لما نُوقش في الأجزاء السابقة ، وتلخيص الرؤية البحثية لما يتم التعرض له من موضوعات .

ثانيهما : دراسة الموضوع من زاوية التطبيقات الفعلية للتخطيط الاستراتيجي للمعلومات عن طريق التعرض لتجارب الدول التي لها ممارسات عملية في هذا المجال ، وحيث إنه من الصعب بمكان رصد كل التجارب التي أُجريت على المستوى الدولي بكامله ، فمن الضروري الاستعانة بعينة مختارة منها ، مع مراعاة أن تُمثل الدول المُختارة كعينة بحثية : الخصائص التي تميز المجتمع البحثي بالكامل ، بجانب تمثيلها لمستويات التخطيط المختلفة في نطاق الدول المتقدمة ، والدول النامية ، ومن خلال استعراض الإنتاج الفكري المتعلق بهذه الرؤية التطبيقية ، يمكن الخروج بمؤشرات بحثية يستفاد منها ، في التخطيط لسياسات المعلومات وتطويرها .

هذا وقد وقع الاختيار على المسار البحثي الثاني لتحقيق هذا العمل ، لقناعتنا بأن دراسة التجارب السابقة ، والجارية ، وتعرف إيجابياتها ، وسلبياتها – سواء على المستوى الوطني ، الإقليمي، أو الدولي ، أو في نطاق الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية – يمكن أن يكون خير معين لكل من يتطلع إلى التخطيط لرسم سياسات المعلومات أو تطويرها . واطلاقاً من هذه القناعة . بدأنا التخطيط لهذه السلسلة من الدراسات ، وتنفيذها ، والله خير معين .

١. المقدمة المنهجية :

١.١ الهدف من الدراسة :

هدف هذا البحث إجـــراء سلسلة من الدراسات التحليلية البناءة للكتابات التي تناولت موضوع التخطيط الإستراتيجي لسياسات المعلومات على المستويات الدولية ، والإقليمية ، والوطنية ، ويُعالج هذا الموضوع من خلال دراسة لنماذج من دول العالم التي خاضت تجربة التخطيط لقطاع المعلومـات، حيث نجح البعض ، وأخفق البعض الآخر – بدرجات متفاوتة – في تحقيق الرؤية التخطيطية التي وضعت . ومن خلال تعرفنا على

هذه التجارب ، حاولنا إبراز إيجابيات السياسات التى نستعرضها وسلبياتها ، مع التركيز على التوجه الأساسى الذى تبعته كل دولة – خضعت للدراسة – لرسم سياستها المعلوماتية ، هادفين فى النهاية الخروج برؤية محددة للإطار العام للسياسات المعلوماتية المتبعة فى بعض بقاع العالم ، سواء ما ينتمى منها إلى الدول المتقدمة أو الدول المتقدمة أو الدول النامية .

٢.١ الحدود الموضوعية :

حُددت الموضوعات المعالجة فى هذه السلسلة ، فى إطار ما يختص بقضايا التخطيط الاستراتيجى للمعلومات ، وسياسات قطاع المعلومات على المستوى الدولى ، والإقليمى ، والوطنى ، على ضوء البيئة المعلوماتية المعاصرة ، ومجتمعات ما بعد الصناعية (مجتمعات المعلومات) ، والتطبيقات التكنولوجية الحديثة ، وغيرها من المفاهيم السائدة الآن فى مجال المعلومات .

٣.١ الحدود الزمنية :

اقتصرت التغطية على العقدين الأخيرين من هـذا القرن ، خـلال الفترة مـن (١٩٨٠ – ١٩٩٨) : حيث أن الرؤية البحثية ، تشير إلى أن الغالبية العظمى من التغييرات الجذرية فى مجال المعلومات ، تمت خلال هذه الفترة ، بجانب أن الاهتمام العالمى – على كافة الأصعدة – بسياسات المعلومات ، بدأ يشق طريقه بقوة وثبات خلال هذه الفترة ، متزامناً مع التطبيقات التكنولوجية الجديدة فى قطاع المعلومات ، مما أوجد أرضية صلبة ، ورؤى واضحة للسياسات المعلوماتية فى جميع أنحاء العالم .

٤.١ الحدود الجغرافية :

تُعنى هذه السلسلة بدراسة نماذج من أوروبا ، آسيا ، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى ، أفريقيا ، ولم نهمل بالطبع الوطن العربى الذى أفردنا له جزئية كاملة ، تقع فى نهاية السلسلة .

٤.١ الحدود اللغوية :

اختيرت مصادر البحث بحيث تتناسب وقدراتنا اللغوية المتواضعة المتمثلة فى ثلاث لغات : العربية ، الانجليزية ، والفرنسية ، مع العلم بأن هناك كثيراً من الكتابات حول هذا الموضوع نشرت بلغات شتى، منها : الإسبانية ، الروسية ، الألمانية ، الصينية .. وغيرها ، إلا أن عدم سيطرتها على هذه اللغات كان عائقاً رئيسياً لإطلاعنا على هذه المصادر.

٦.١ الحدود النوعية (الوعائية) :

انحصرت المصادر فى مقالات الدوريات العلمية، وأوراق عمل المؤتمرات أما التقارير المؤسسية والفردية ، والكتب فقد شكلت نسبة ضئيلة من مصادرنا البحثية .

٧.١ تجميع المصادر :

اتبع فى هذا الصدد أسلوب البحث الوثائقى ، حيث اعتمدنا فى جمع البيانات الببليوغرافية لمصادر البحث – بالدرجة الأولى – على قواعد البيانات المحسبة ، وفهارس المكتبات وكشافاتها ، المتوافرة فى البيئة البحثية التى نتواجد فيها ، ويذكر منها على سبيل المثال، مكتبة جامعة الملك سعود ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكتبـة مدينة الملك

عبد العزيز للعلوم والتقنية ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، وجميعها تقع بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، أما الحصول على الوثائق بذاتها أو نسخة منها ، فقد وجدت معظمها فى المكتبات سابقة الذكر ، مع حصولنا على بعض المصادر من زملاء المهنة ، وما كان متوافر لدينا شخصيا .

٨.١ منهجية اختيار العينة الدراسية :

طبق فى هذه الدراسة أسلوب المعاينة غير العشوائية القصدية (الغرضية) لاختيار الدول التى ستخضع للدراسة – ومع ما فيها من سلبيات – فقد وجدنا فيها الأسلوب الأمثل لمتطلبات بحثنا ، فى إطاره الموضوعى والزمنى المحدود . إلا أننا راعينا فى الاختيار أن تمثل مفردات العينة – بقدر الإمكان – الخصائص الموضوعية والشكلية لمجتمع البحث المراد دراسته .

٩.١ منهجية التحليل :

اتبع فى هذه الدراسة أسلوب المراجعات التحليلية ، أو ما يسمى بالمراجعات البحثية النقدية التى يُعرف بأنه « يهتم بشكل مباشر بالحقائق والنتائج ، وقلما يهتم بآراء مؤلفى الوثائق التى يتم استقاء البيانات ؛ ويمكن للحقائق التى يتم تمحيصها أن تكون فى حد ذاتها مفاهيم ، ويمكن لمراجعة المفاهيم أن ترمى لتعرف الاتجاهات والقضايا ، فضلاً عن توضيح مواطن الحاجة إلى مزيد من المعلومات الرقمية »[١] .

[حشمت قاسم ، ص ٩]

٢ - سياسة المعلومات الدولية : رؤية يراد تحقيقها :

تعد المعلومات وتقنياتها أحد العوامل المؤثرة على إحداث تغييرات فى المجتمع . وقوة فاعلة فى التطور التنموى له ، كما تعد دراسة السياسات المتعلقة بها أداة منطقية لقياس تطور البنية التحتية للمجتمعات ، وهى تزودنا بالقدرة على المقارنة بين المستويات التطورية لدول العالم ، ومدى تكيفها مع معطيات المجتمع الدولى الجديد .

والمعلومات والتكنولوجيا ، ليست مجرد محاور مهمة للتنمية الاقتصادية ، بل تعدان من المحددات الأساسية لتغيير النظام الحيوى للبنية الاجتماعية . ولذا فقد اتخذت الغالبية العظمى من الدول قرار « التنمية المعلوماتية » كخيار حيوى لتحقيق التنمية الوطنية ، وهذا يبدو واضحاً من الإنتشار الكبير ، لتقنيات الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال عن بعد ، ووسائط البث السمعى والمرئى المتعددة ، وظهور مفاهيم وتطبيقات جديدة فى مجال المعلومات ، وكثرة الإحصاءات المتعلقة بقطاع المعلومات فى الوثائق الرسمية المحلية منها ، والإقليمية والدولية ، فى العقد الأخير من هذا القرن .

هذا وتشير الدراسات الإحصائية إلى ظاهرة «الازدياد المستمر والمتعاظم فى الاتفاق على قطاع المعلومات ، حيث قدرت الاستثمارات العالمية فى مجال صناعة المعلومات بـ ٥٠٠ بليون دولار ، بزيادة سنوية تقدر بحوالى ٢٠ ٪ وهو الشيء الذى يؤكد أهمية الدور الذى تلعبه المعلومات والتكنولوجيا فى التأثير على معدلات النمو الاقتصادى للدول »[٢] [ص ٦٩ Suriya] .

وقد نتج عن اقتران المعلومات بالتكنولوجيا الجديدة وتطبيقات الحاسبات الآلية ، عدة متغيرات مُذهلة ، لم نكن نراها منذ بضع سنوات إلا فى أفلام الخيال العلمى ، حيث « أحدث التقدم التكنولوجى ، انقلاباً دراماتيكياً فى مجال المعلومات، كان من أثاره تحطم كثير من العوائق التى تحد من قدرات هذا المجال ، بحيث نقلت المستقبل إلى الحاضر »[٣] . [ص ٣٩ Maria Arruda] .

وفى إطار هذه المعطيات ، وبينما تتطلع الأمم التى يرتبط نموذجها الاقتصادى بالصناعة للدخول إلى عصر ما بعد الصناعى (عصر المعلومات) ، نجد أن بلداناً أخرى فى العالم لم تتمكن بعد من إصدار ببليوجرافيتها الوطنية ، وفى حين يشاهد مواطنى البلدان النامية بأم أعينهم ، كيف تجلب لهم الإنترنت فى عقر دارهم ما يسمى « بعصر الاتصال عن بعد » ، نجد أن واقع حالهم يشير إلى أن كثيراً من التطبيقات الأساسية فى مجال المعلومات ، مثل ؛ الفهرس القومى الموحد ، الإعارة بين المكتبات ، المشاركة التعاونية فى الموارد ، وغيرها من المفاهيم التقليدية لإتاحة المعلومات ، لم يتم بعد تطويرها فى مجتمعاتهم ، مما يعنى أن عديداً من الدول لم تدخل بعد عصر الإتاحة التقليدية لمعلوماتهم الوطنية . أما محاولة إقناع الذات بأن مجرد الدخول فى نظام ربط شبكى خارجى – دون تخطيط واعٍ ومدروس – سوف يحل كل هذه المشكلات ، فهو يعد من قبيل الأحلام بعيدة المنال ، وذلك لعدة اعتبارات منها ؛ أن الإتصال الشبكى بقواعد المعلومات أجنبية كانت ، أو إقليمية ، أو حتى محلية ، يُعد من الأمور التى يصعب تطبيقها عملياً ، فى بلدان تفتقد البنية الأساسية ، والمقومات الضرورية للقيام بهذا العمل ، حيث تشكل العوامل الداخلية ، مثل ؛ الافتقار إلى الأطر المؤهلة وارتفاع تكلفة إنشاء نظم الاتصالات المتقدمة وانعدام خدمات البنية التحتية . فى ظل ظروف اقتصادية متدنية ، وغيرها كثير ، كل هذا يُعد عوائق حقيقية أمام إدخال نظم ربط شبكى محلى أو إقليمى ، ناهيك عن الدخول فى نظم ربط شبكى دولى .

ولهذا كله فإن الحديث عن سياسة معلومات دولية عادلة ومتوازنة ، يبدو لأول وهلة حديثاً شائكاً تعترضه الكثير من العوائق ، التى تحد من محاولات التخطيط ، وإمكانية التطبيق ، وتجعل من مجرد التفكير فيهما أمراً غير واقعى .

على الرغم من أن معطيات البيئة الدولية للمعلومات تجعل من التخطيط لسياسة معلومات دولية يبدو أمراً صعباً للغاية ، إلا أنها ليست بدرجة السوء الذى يمكن وصفه فيها بالأمر المستحيل ، والدليل على ذلك تلك الدول النامية التى إستطاعت – على الرغم من الظروف الصعبة التى تمر بها – من خلال الرؤية الواعية لمعطيات العصر ، والتخطيط المتأنى ، والتنفيذ العلمى السليم ، أن تصل إلى تحقيق تخطيط إستراتيجى ناجح لقطاع المعلومات فى حدود إمكاناتها المتاحة ، وتخلق لنفسها دوراً – ولو ثانوياً – فى سيناريو النظام الدولى للمعلومات ، وقياساً على هذا ، فإن التخطيط المدروس الواعى ، يمكن أن يوصلنا إلى « شىء ما » ، حتى لو كان هذا «الشىء» هو الحد الأدنى من التعاون الدولى فى مجال المعلومات .

يشير المنطق العلمى إلى أن التخطيط أيًا كان هدفه ، يجب أن يتم من خلال بيئة من المفاهيم التى يستند إليها ، وتحدد إطاره العام . ولذا ، فعند التفكير فى وضع سياسات دولية للمعلومات ، لابد من تحديد الإطار المفهومى الذى يتركز عليه تخطيط هذه السياسات ، ويطبق فى إطارها ، ومن بين هذه المفاهيم :

١ – أن ينبع التخطيط من آلية عمل دولى تعاونى ، تشترك فى التحضير له ، والإشراف عليه هيئات ومنظمات دولية متخصصة فى المجال مثل الـ (UNISCO, UNDP, UNISIS, ... إلخ) .

٢ – أن يجسد التخطيط المصالح العامة للمجتمع الدولى ، دون التحيز لدولة ما ، أو كتلة ما ، أو قومية بعينها ، أو يخضع لأى معايير سياسية ، أو اقتصادية ، أو غيرها بصورة أو بأخرى لصالح طرف على حساب طرف أخر .

٣ – أن يراعى التخطيط بقدر الإمكان ، الظروف والإمكانات المحلية والإقليمية ، وهذا يعنى التنسيق بين السياسات الوطنية والإقليمية ومراعاة الفروق الاقتصادية والاجتماعية والتقنية بين دول العالم .

٤ – أن يراعى فى الخطط ، إمكانية تطبيقها على مراحل ، وجدول زمنى مدروس بعناية ، لتمكين الدول المشاركة فيه ، من استكمال بنيتها الأساسية قبل الدخول فى النظام العالمى، وهذا الأمر له أهمية كبيرة ، إذا ما أُريد أن يتم تطبيق المخطط بنجاح ، ولضمان تعاون دول العالم مع الخطة ومساندتها .

ومن البديهى ، أن المجتمع الدولى ينقسم إلى تكتلات سياسية ، واقتصادية ، وعرقية ، وثقافية ... إلخ ، مما يستدعى العمل على تقريب وجهات النظر المختلفة قبل الشروع فى التخطيط لاستراتيجية دولية موحدة ، يقبل الجميع اتباعها ، ومن هنا يجب أن يسبق التخطيط حملة توعية دولية ترمى إلى تهيئة المجتمع الدولى ، وخلق بيئة مؤيدة للتخطيط المزمع وضعه ، بحيث تهدف هذه الحملة إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

أولهما : التعريف بأهداف التخطيط وتأثيراته الإيجابيه المتوقعة بالنسبة للدول المشاركة فى تنفيذه والتقييد به ، وعلى تنمية مقدرات المجتمع الدولى .

ثانيًا : حث الدول على الإسراع برسم مخططاتها فيما يتعلق بسياسات المعلومات الوطنية والإقليمية ، ووضعهما موضع التنفيذ ، مع التأكيد على إمكانية دعم هذه الجهود فنيًا وماديًا من خلال المساعدات الدولية .

ويتم هذا فى إطار حوار دولى تجرى من خلاله مناقشة القضايا الحيوية المتعلقة باستراتيجية المعلومات الدولية ، ومن الضرورى تحديد المحاور الأساسية التى سيتم الالتفاف حولها ومناقشتها ، وقد حددت إحدى الباحثات ، ثلاث محاور رئيسية يدور حولها الحوار الدولى :

١ – حماية الخصوصية .

٢ – السيادة الوطنية الثقافية .

٣ – التنمية الاقتصادية[٤] . [ناريمان ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢] .

وفيما يلى سنحاول إلقاء الضوء على هذه المحاور الثلاثة ، ومناقشتها بشيء من التفصيل .

١ - حماية الخصوصية :

يعبر مصطلح تدفق البيانات عبر الحدود DATA FLOW TRANSBORDER (DFT) عن جوهر قضية حماية الخصوصية ، حيث يعنى هذا المصطلح « تدفق المعلومات الرقمية عبر الحدود من أجل اختزانها ومعالجتها بالحاسبات الآلية الأجنبية[٥] [ناريمان ، ص ٣٢١] ، وهو ما يعنى حرية تداول المعلومات بين أرجاء المعمورة دون قيود أو ضوابط أو حق رقابة عليها ، أيًا كان مضمونها أو كميتها ، مما يؤكد أن منتج المعلومة أو من كان هدفًا لها لا سلطة لهم على تحديد من يحصل عليها ، أو يمتلكها ، أو يستخدمها ، ولذا فإن جميع التشريعات الدولية التى تسعى إلى وضع قوانين الحماية الخصوصية المعلوماتية ، وإرساء قواعد عادلة لتداول المعلومات عبر الحدود الدولية ، تجابه بمعادلة صعبة ما بين ضرورة إتاحة المعلومات وتداولها دون عقبات ، وبين احترام خصوصية المعلومات وعدم استغلالها للإضرار بالغير . ومن هنا ينشأ التضارب بين المصالح ، حيث نجد التشريعات الوطنية التى توضع لحماية المعلومات القومية ، تؤكد وضع الضوابط والقيود على المعلومات المتداولة عبر قنوات الاتصال الدولية ؛ من أجل حماية مصالحها القومية (فردية كانت أو مؤسسية) ، وهو ما يتعارض مع مصالح الاستثمارات العالمية المتعددة الجنسيات ، التى تخشى أن تؤثر هذه التشريعات والضوابط على استثماراتها ، وتحد من قدرتها فى التعامل على المستوى الدولى .

وهناك وجهات نظر أخرى تركز على قضية إتاحة المعلومات بمنظور يختلف عن الرؤية السابقة ، حيث يرى البعض أن الأفراد ليست لديهم فرص متكافئة للحصول على المعلومات ، مما ينتفى معه مفهوم « إتاحة المعلومات » القائم على مبدأ «ديمقراطية المعلومات» ، وتحذرنا إحدى الباحثات من هذه الظاهرة قائلة « إتاحة المعلومات ليست بالمفهوم المحايد كما يشاع عنه ، فهو يحمل ما بين ثناياه عدة تعقيدات تطبيقية مما يجعله قابلاً للتأويل على أوجه عديدة ، سواء من وجهة نظر الطرف المحتاج للمعلومات والباحث عنها ، أو من الطرف الآخر الذى يمتلك المعلومة ويتحكم فى إتاحتها ، فعلى سبيل المثال ، قد يفتقد الطرف المحتاج للمعلومات القدرة على استخدامها والإفادة منها ، ومن جهة أخرى فإن المعلومات دائماً مرتبطة بمفهوم القوة والسيطرة ، والافتقار إليها يسلب هذه القوة والهيمنة ممن يفتقدها ، لذا فإن « إتاحة المعلومات بالحيادية وأنها مكفولة للجميع دون شروط ، تعد فكرة ساذجة ولا أساس لها من الصحة »[٦] [Gericke ، ص ٥١] .

إلا أن هنالك محاولات دولية وإقليمية تسعى للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة لإيجاد أرضية مشتركة يستطيع أن يلتقى عليها الفرقاء والأطراف المتنازعة حول قضية الإتاحة والخصوصية « ولعل الاتفاق بين الدول الأوروبية يكون بمثابة ساحة دولية للتوفيق بين الاتجاهات الوطنية لتنمية السياسة المعلوماتية [الدولية]»[٧] [ناريمان ، ص ٣٢١] .

٢ - السيادة الوطنية الثقافية :

يُعد الغزو الثقافى واحداً من القضايا الفكرية الشائكة التى تقترن بوضع استراتيجية دولية للمعلومات ، حيث تمثل التكنولوجيا الجديدة ، ووسائل الاتصال عن بعد ، وما تؤدى إليه من تدفق المعلومات ، وأداة خطيرة تتيح للدول أكثر تقدماً – تكنولوجيا – اقتحام الحرمات الثقافية للدول الأقل تقدماً ، بحيث تمكنهم هذه التقنيات من فرض أنماط ثقافية ، وقوالب فكرية تهيمن من خلالها على الحياة الفكرية والثقافية ، وتعيد صياغة الفكر الجماعى لتلك الدول ، يتناسب وأغراضهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

وتعد بلدان العالم الثالث [الدول النامية] أكثر بلاد العالم تأثراً بهذا الغزو الثقافى ، حيث يجد المخططون للسياسات المعلوماتية الوطنية أنفسهم فى موقف لا يحسدون عليه ، فمن ناحية فهم فى حاجة إلى سياسة انفتاح معلوماتى ، تؤهلهم للحاق بركب التطور ، والانخراط فى النظام العالمى الجديد، والإفادة من التقنيات الحديثة للمعلومات ، لدفع مسيرة التنمية فى بلادهم ، ومن جهة أخرى يُقدرون الثمن الباهظ الذى يدفع مقابل هذا الانفتاح المعلوماتى ، والمتمثل فى سيل متدفق غير منضبط من المعلومات يتخلل النسيج الثقافى لمجتمعاتهم ليشوه معالمه ، ويحيله إلى مسخ ثقافى لاعلاقة له بواقعهم وقيمهم الموروثة . ويبدو أن هذه المعضلة لا تشغل بلدان العالم الثالث فحسب ، بل إنها تشغل أيضاً الدوائر الفكرية والثقافية فى عدد من بلدان العالم الصناعى ، فقد ذكر حشمت قاسم[٨] [الإنترنت ومستقبل خدمات المعلومات ، ص ٨٢] مقولة لوزير الثقافة الفرنسى فيليب دوست بليزى ، فى معرض حديثه عن السياسات اللغوية « لقد غزونا منذ بضعة قرون مضت الأقطار ، والمعركة التالية هى الفضاء الإلكترونى Cyberspace ، وعلينا أن نضع الفرنسية على الإنترنت » . ويستطرد الكاتب مستعرضاً ما صرح به الرئيس الفرنسى جاك شيراك ، فى معرض حديثه المنتقد لما يسمى « بالوحدة الثقافية العالمية » ، حيث يضيف الرئيس الفرنسى محذراً من استخدام اللغة الانجليزية على نطاق واسع ، قائلاً « بإندثار اللغات الأم .... بداية نهاية الأم »[٩] [حشمت قاسم ص ٨٢] ، ويختم الكاتب حديثه متسائلاً عن مغزى موقف الرئيس الفرنسى من اللغة الإنجليزية ، وعن موقف شيراك من اللغات الأخرى غير الفرنسية ، وهل يتعاطف معها ؟ والإجابة بطبيعة الحال – طبعاً لا .

يعطينا هذا المثال ، فكرة واضحة المعالم عن الصراعات المحتدمة بين الدول الكبرى ومحاولتهم للهيمنة الفكرية والسيطرة الثقافية على شعوب العالم النامى ، وهذا الأمر يجب أن يحتاط له عند رسم السياسات الوطنية والقومية للمعلومات ، ويجب أن ينعكس بالضرورة – على أى محاولات للتخطيط لسياسة عالمية للمعلومات .

٣ - التنمية الاقتصادية :

يحتل البعد الاقتصادى للمعلومات موقعاً متميزاً فى الحوار الدولى حول التخطيط لسياسة معلومات عالمية ؛ ويمثل أحد المحاور الرئيسية لهذا الحوار ، وقد جاء فى كتاب اقتصاديات المعلومات «إن عائدات معالجة المعلومات تصل إلى تريليون

دولار فى التسعينيات من هذا القرن»[١٠] (ناريمان، ص ٣٢٣] ، ولذا نجد الصراع على أشده بين مختلف الأطراف المتعاملة مع هذا القطاع ، تارة للحصول على أكبر عائد ممكن من هذا الاستثمار الدولى ، وأخرى لتجنب – ولو جزء – من النفقات الباهظة التى تدفع للحصول على المعلومات وتقنياتها. فمن جهة نجد الدول الصناعية والمؤسسات الاستثمارية العالمية المتعددة الجنسيات ، والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية الكبرى ، وهى الأطراف التى تمتلك الغالبية العظمى من مفاتيح التكنولوجيا الحديثة ، وتمثل المُنتج ، والمُصدر ، والمسوق الأساسى للمعلومات وتقنياتها فى العالم ، ومن الجهة الثانية ، نجد دول العالم الثالث (الدول النامية) ، وهى تمثل العميل والمستورد للمعلومات وتقنياتها . ومن المؤكد أن كلا الطرفين حريص على استمرارية هذه « اللعبة الاقتصادية » وبقائها ، ففى توقفها خسارة اقتصادية مؤكدة لكل منهما ، ولذا يحاول كل طرف الإبقاء عليها وإيجاد دور له فيها ، ولكن بأقل خسارة ممكنة !! فبينما يسعى الطرف الأول إلى مساندة السياسات والتشريعات التى تسمح بتدفق البيانات عبر الحدود (DFT) بدون شروط أو قيود سياسية ، أو إدارية تعوق قدرة منتجى المعلومات ومصدريها عن تسويق منتجاتهم فى الأسواق العالمية ، يسعى الطرف الثانى جاهداً إلى وضع الضوابط وسن التشريعات والقوانين الكفيلة بحماية اقتصاده الوطنى ، والتى تأخذ شكل الرسوم الجمركية تارة ، وغير الجمركية تارة أخرى ، وقد تتجسد فى شكل إعفاءات ضريبية لصناعة المعلومات الوطنية ، وغيرها من أشكال الحماية الوطنية لقطاعات الصناعة المحلية ، وتجربة الصين ، فى هذا الصدد جديرة بالدراسة كنموذج متميز يمكن الاستفادة منه عند القيام برسم سياسات وطنية للمعلومات فى العالم الثالث [يتم التعرض لها فى وقت لاحق] .

وفى هذا الصدد ، ورد فى كتاب اقتصاديات المعلومات « أن مكتب تجارة الولايات المتحدة قام بحصر حوالى مائة حاجز تجارى غير جمركى أمام رجال الأعمال الأمريكيين الذين يحاولون دخول الأسواق الأجنبية »[١١] [ناريمان ، ص ٣٢٣] .

وعلى أى حال فالجولة ما زالت مستمرة ، والمبادرات الدولية تسعى للتوفيق بين المصالح المتضاربة ، يذكر منها « المبادرة الأمريكية مع منظمة OECD للاتفاق على المبادئ الرئيسية للإجراءات التى تحول دون التدفق الدولى للمعلومات ... مع الأخذ فى الاعتبار فى ذات الوقت ، المصالح الوطنية للدول » .

والتساؤل المطروح الآن ، هل بالإمكان ، فى ظل هذه الاختلافات الجذرية بين بلدان العالم ، رسم سياسة دولية موحدة للمعلومات تتوافق مع جميع الأطراف ؟ سؤال يصعب الإجابة عنه ، نظراً لتعددية الأنظمة السياسية ، والعرقية ، واللغوية ، والمستويات الاقتصادية ، والتقنية ، والتقاليد والعادات المحلية ، والتشريعات والقوانين الوطنية ، وغيرها من العوامل التى تخلق بيئة من الاختلافات الجوهرية ، يعيش فى إطارها المجتمع الدولى ، ومثل هذا التساؤل يعيد إلى الأذهان قضية مشابهة – إلى حدٍ ما – طرحت على ساحة المجال منذ سنوات عديدة، حول إمكانية إصدار « ببليوغرافية عالمية » [حُلم المكتبيين على مر العقود] ، وظل التساؤل حولها

دون إجابة شافية إلى الآن ، فهل يا ترى ننجح اليوم فيما فشلنا فى الإجابة عليه أمس ؟ لا زال التساؤل مطروحاً .

بعد هذا استعراضاً سريعاً لمعطيات بيئة المعلومات الدولية ، سنحاول فى الجزء التالى من الدراسة ، إلقاء الضوء على بعض النماذج من المجتمع الدولى ، وسنبدأ بعينات من الدول الصناعية المتقدمة ، من أقطار القارة الأوروبية .

٣ - البيئة المعلوماتية في اوربا : سياسة الانفتاح المعلوماتي :

يُعد الانفتاح المعلوماتى وتكنولوجيا المعلومات من الموضوعات المتداخلة فى مناقشات الاتحاد الأوربى ومداولاته ، فحيثما تثار العلاقة بين المؤسسات الأوربية والمواطن الأوربى الذى تقوم بخدمته ، تطرأ هذه الموضوعات مرتبطة مع بعضها البعض فى إطار أهداف مجتمع المعلومات فى أوربا[١٢] [ص ٢٥ Keery].

وترجع بدايات هذا الموضوع إلى عام ١٩٩٤ ، حيث تبنى المجلس الأوربى EC مشروع تنظيم وثائق المجلس الأوربى ، ومجلس التعاون الأوربى التى كانت مشمولة برعايته ، وإتاحتها لمواطنى البلدان المنتمية إلى الاتحاد ، وبعد عام من صدور التشريعات (فبراير ١٩٩٥) . أعلن عن بدء خدمة شبكة EUROPA (وهى أحد المكونات الرئيسية لنظام الربط العالمى WWW) ، وقد أدى النجاح الكبير الذى لاقته خدمات شبكة EUROPA ، إلى لفت الأنظار لدور الخدمات الالكترونية ، وأهمية شبكات المعلومات كالإنترنت وتأثيرها على دوائر اتخاذ القرار فى المجتمعات الأوربية عامة .

ولذا ، فقد تم التوسع فى إنشاء منظومة من شبكات المعلومات الإقليمية من أجل زيادة كفاءة النظام الأوربى للمعلومات ، وظهرت نتيجة لذلك عدة شبكات إقليمية ، يُذكر منها ؛ EURO Information Point, Carrefour, The Roral Information, Local Urban Initiative Center ، وغيرها من الشبكات الإقليمية التى تتيح للمواطن الأوربى الحصول على المعلومات وتداولها. وقد أصدر المجلس الأوربى تشريعات تحتوى على المعايير التى تنظم إتاحة المعلومات وتداولها ، والتى يتم على ضوئها ، اتخاذ قرار قبول طلبات الحصول على الوثائق أو رفضها ، ويتم تطبيق هذه المعايير على كل حالة على حدة ، وتتلخص تلك المعايير فيما يلى :

١ – حماية الوثائق المتعلقة بالمصلحة العامة [الأمن العام ، العلاقات الدولية ، الاستقرار النقدى ، الإجراءات التشريعية ، التحقيقات والمداخلات.

٢ – حماية الوثائق المتعلقة بالأفراد وخصوصياتهم .

٣ – حماية الأسرار التجارية والصناعية .

٤ – حماية المصالح المالية للمجتمع .

٥ – حماية سرية المعلومات إذا طلب ذلك مُنتج المعلومة ، أو كان منتج المعلومة مسئولاً فى دولة تعارض قوانينها إتاحة المعلومات .

٦ – حماية المعلومات التى تتعلق بالمداولات الداخلية (السرية) للمجلس .[١٣] [ص ٢٦ Keery]

وفيما عدا ذلك ، يتم إتاحة المعلومات عن طريق هذه المنظومة الشبكية لكل من يطلبها ، دون

أى قيود أو عوائق إدارية أو أمنية ، وبالمجان ، إلا إذا تعدى حجم الوثيقة المطلوبة ٣٠ صفحة ، يتم فى هذه الحالة ، دفع قيمة تكلفة المطبوع ، إذا طلبت نسخة مطبوعة – دون أى هامش ربح .

وفى إطار استمرارية الجهود فى تدعيم الانفتاح المعلوماتى فى المجتمعات الأوربية تم إصدار « دليل قواعد بيانات الاتحاد الأوربى European Union Databases Directory عام ١٩٩٧ م كمؤشر مهم على التوسع فى سياسة الانفتاح ، وإتاحة خدمات المعلومات الالكترونية فى أوربا ، وحصل مؤخراً تغيير فى عنوان الدليل ، بإضافة عنوان فرعى بالصياغة التالية « مرشد لخدمات المعلومات الالكترونية A guide to Electronic Information Services » . ويقدم هذا الدليل المعلوماتى عن أكثر من ٥٠ خدمة خط مباشر ، وقاعدة بيانات أقراص مدمجة ، وخدمات أوربية ملحقة بشبكة الإنترنت ، بجانب المعلومات التى تتناول خدمات معلومات البرلمان الأوربى والمؤسسات الاتحادية الأوربية الأخرى .

وقد يكون فى إتاحة المعلومات إلكترونياً من خلال خدمات منظومة الشبكات المحلية والإقليمية الأوربية موضع افتخار للقائمين عليها ، وإعزاز للمواطن الأوربى بوجه عام ، إلا أننا لو تأملنا الأمر من زاوية أخرى ، فقد نراه بصورة مختلفة إلى حد ما ، فجانب الإعجاز والإبهار فى هذه الخدمات واضح وضوح العيان ، والمكاسب التى يحصل عليها المواطن (المستفيد النهائى) من هذه الخدمات لامجال للتشكيك فيها ، ولذا فإن مفهوم الانفتاح المعلوماتى وهدفه من وجهة نظر مؤيديه ينعكس فى أحد المقالات الافتتاحية المناصرة للانفتاح ، حيث نص على أن « الانفتاح يعنى جعل أعمال وإجراءات المؤسسات مرئية ومعروفة للجماهير والمواطنين قدر الإمكان ، وهو حق مكفول لكل مواطن أوربى فى أن يعرف ماذا تفعل مؤسساته المحلية والإقليمية ؟ ولماذا يفعلون ذلك ؟ وكيف يفعلونه ؟ »[١٤] [ص ٢٧ Keery] ، وتظهر هذه الرؤية سياسة الانفتاح المعلوماتى الأوربية كضرورة حتمية ، لا مناص من تطبيقها لصالح المبادئ الديمقراطية التى تقوم عليها أنظمة المنطقة، إلا أن هناك من يرى الأمر بوجهة نظر أخرى ، حيث يؤكد أصحابها أنه من السهل تحويل هذه الرؤية الانفتاحية إلى حقيقة واقعة ، ولكن على الورق ، أما إذا أردنا وضعها موضع التنفيذ ، فإننا سنجابه بصعوبات قد لا نراها واضحة عند التخطيط لهذه السياسة ، ولكنها ستقابلنا حتماً عند التطبيق، وتتلخص وجهة نظر المتحفظين تجاه سياسة الانفتاح المعلوماتى فى أوربا ، فى أن هذه السياسة تعتمد فى تطبيقها اعتماداً أساسياً على التكنولوجيا الجديدة ، وهو الأمر الذى يجعل إتاحة المعلومات وتداولها فى المجتمع ممكناً وميسراً ، ولكنهم يحذرون من أن تقديم الجديد ليس دائماً بالأمر السهل الخالى من المخاطر ، ولا يضمن دائماً نجاح التطبيق ، ويضيفون، أن خدمات المعلومات الإلكترونية التى تتباهى أوربا بتطبيقها لا تزال مقصورة على فئة مميزة فى المجتمع ، لهم القدرة على تملك العتاد التقنى اللازم لإتاحة المعلومات واستخدامه . ولا زالت هنالك عوائق تحد من إتاحة المعلومات الالكترونية والإفادة منها ، ومثال لذلك ، التكلفة والقدرة الفنية علي الاستخدام ، حتى معلومات الإنترنت

التى ينظر إليها فى كثير من الأحيان على أنها مجانية ، فى واقع الأمر ليس هذا بصحيح حالياً ، ولن يصح مستقبلاً أيضاً ، فهناك تكاليف تدفع بطريقة غير مباشرة للحصول على معلومات الانترنت، وسوف تزداد هذه التكاليف مستقبلاً مع ازدياد تعقيدات آلية البحث الإلكترونى ، والسؤال الذى يطرحه المتشككون فى سياسة الانفتاح المعلوماتى الأوربية ، كيف سيتم حساب تكلفة تقديم المعلومات على ضوء تكلفة الخدمات الحالية التقليدية منها والإلكترونية ؟ فى الوقت الذى تعانى نسبة كبيرة من مرافق المعلومات الحالية من الميزانيات المحدودة وعجزها عن توفير مصادر المعلومات التقليدية المطبوعة ، ناهيك عن مقابلة متطلبات الإتاحة الالكترونية من عتاد وبرمجيات [من الواضح أنهم يقيسون ذلك بمعايير اقتصادية وخدمية أوربية بحتة] ، وعلى ضوء هذه المعطيات فهم يعتقدون أن استبدال المصادر الإلكترونية بأخرى تقليدية لصالح سياسة الانفتاح – قد يعنى فى بعض الأحيان إتاحة أقل للمعلومات ، بخلاف ما هو شائع بأنها « إتاحة أكثر » ، وليس هذا بالملمح الوحيد فى سيناريو الصعوبات ، التى يرون أنها تواجه تطبيقات التكنولوجيا الجديدة ، فهناك عديد من العقبات التى تأخذ شكل الألفة بين المستفيدون والتكنولوجيا الجديدة ، أو ما يتعلق منها بالكم الهائل من المعلومات المتاحة على الخطوط المباشرة ، ومنظومة الشبكات المحلية ، والإقليمية ، والدولية ، مما يجعل من الصعب على المستفيد انتقاء ما يريده بدقة ، حيث يختلط بها الغث بالثمين ؛ مما يضيف صعوبة جديدة على المصاعب القائمة بالفعل .

هذه القضايا وغيرها ، مثار نقاش مفتوح حالى فى دوائر المتعاملين مع تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها فى أوربا ، حيث توضع ظاهرة سلبيات التطبيقات التكنولوجية الجديدة وأعراضها على طاولة البحث ، ويطلق عليها ظاهرة الحمل المعلوماتى الزائد Information overload phenomenon .

خلاصة القول ، لا يمكن الأخذ بخيار الانفتاح المعلوماتى على علاته ، ولكن يجب الأخذ به على حذر وروية ، وبعد دراسة متأنية لأبعاده الاقتصادية والتقنية والاجتماعية وغيرها ، وهو الأمر الذى يجعل من تطبيقه أكثر أمناً ومن نتائجه أكثر فائدة .

٣-١ البيئة المعلوماتية في فرنسا : الفرنسية على الخط المباشر :

تحظى الدولة الفرنسية بتاريخ طويل نسبياً فى مجال تطبيق خدمات المعلومات الإلكترونية الموجهة أساساً لخدمة المواطن الفرنسى ، فمنذ ستة عشر عاماً (١٩٨٢) طبقت الإدارة الفرنسية نظام Minitel – (وهو نظام مشابه إلى حد كبير نظام البريستل Presstell الإنجليزى والكابل Cable الأمريكى) ، رغبة منها فى إرساء قواعد نظم معلومات متقدمة تضعها فى خدمة المواطن ، وقد غطت بهذه الخدمة – تقريباً – كل الخدمات الاجتماعية فى البلاد ، بما فى ذلك ، مراكز الاستعلامات العامة، خدمات الاستفسارات الهاتفية، الوزارات المركزية ، والمقاطعات ، مكاتب الخدمات الاجتماعية ، وغيرها من المؤسسات والإدارات الحكومية ، مما مكن تلك الجهات من الإفادة من خدمات تلك الأنظمة المعلوماتية الحديثة ، لتقديم

خدمات أفضل إلى المواطنين . وفى إطار هذه الجهود قامت الحكومة الفرنسية بتدعيم خدمات إدارة Documentation Francaise (DF) ، بخدمة معلومات متميزة ، يتم الاتصال بها والتعامل معها عن طريق منفذ فى شبكة المنيتل برمز خاص بها (3615 Vos Droit) حيث يتمكن أى شخص من الاستفادة من قواعد المعلومات والمخزون الوثائقى المتاح فى هذه الإدارة على مدار الأربعة وعشرين ساعة ، هذا بجانب استحداث خدمة النشر الإلكترونى للجرائد والصحف الرسمية للدولة ، وإتاحتها للمواطنين عن طريق المنيتل ، والتى أطلقت عليها (DORIT ET DEMARCHES) .

وتشير الإحصائية التى أجرتها لجنة التنسيق للتوثيق والإدارة (CCDA)[١٥] [ص ٣ ، Commission de Coordination [Marigot de la Documentation de L'Administrative ، إلى وجود أكثر من ١٤١ خدمة من هذا النوع عام ١٩٩٥م . ومع بداية عام ١٩٩٤ ، بدأت المبادرة من الوزارات المركزية والإدارات المحلية لتبنى استخدام الإنترنت ، وتقديم بعض الخدمات من خلالها ، وكانت وزارة الثقافة من أوائل مستخدمى هذه الشبكة ، وتبعتها فى ذلك بعض الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى ، وفى حين كان القطاع العام الفرنسى ينشغل تماماً بقضية تحديث قطاع المعلومات فى فرنسا ، خوفاً من تخلف الدولة الفرنسية عن المجتمع الدولى فى هذا المجال الحيوى ، نجد أن القطاع الخاص فى فرنسا – ما عدا بعض الاستثمارات الكبيرة كالبنوك ، وشركات البترول والصناعات الضخمة – لم يكن يلقى إلى هذا الأمر أى اهتمام .

وعقب تقرير قام بنشره جى تيرى G. THERY ، عن الطرق السريعة للمعلومات Autoroutes d'Information ، قامت لجنة على مستوى وزارى بالتوجيه بإتخاذ بعض المعايير والإجراءات التى من شأنها تطوير خدمة طرق المعلومات السريعة فى فرنسا ، وطالبت بالإسراع فى تطبيقها فى أقرب وقت ممكن ، وعلى الفور استجابت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وشرعت فى بدء مشروع لتطوير طرق المعلومات الفرنسية السريعة ، وأعلنت عن إنشاء خدمة جديدة يتم تجربتها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص ، وقد لقى المشروع ترحيباً وحماساً على كافة الأصعدة فى المجتمع الفرنسى[١٦] [ص ٣ ، Merigot] وبالفعل تم التخطيط والموافقة على إجراء ٢٢٤ مشروعاً تجريبيًا فى إطار الخطة العامة المقدمة ، على أن تدعم من الميزانية المركزية ، بحيث تتضمن تلك الخطة عدداً محدداً من المشاريع ، تخصص للقطاع الإدارى الحكومى .

وفى إطار تلك الجهود ، قام رئيس الوزراء الفرنسى بتوزيع تعميم رسمى بتاريخ ١٥ مايو ١٩٩٦ ، يتعلق بتطوير خدمات الاتصال عن بعد ، المعلومات ، والتوثيق ، فى إطار شبكة معلومات قومية جديدة ، وقد أوضح التعميم أن الغرض الأساسى من هذا الإجراء ، هو ترجمة رغبة الحكومة الفرنسية فى تشجيع المبادرات التى تسعى إلى توحيد منظومة المعلومات الفرنسية والتنسيق بين مفرداتها المتشتتة ، وتوحيدها فى كيان متجانس ومتناسق تحت شعار « الحكومة الفرنسية على الخط المباشر Gouvernement - On-line Francais »[١٦] [ص ٣ ، Merigot] ، وقد تضمن التعميم الخطوط العريضة التالية ، والتى تعد

- إلى حد كبير - الإطار العام المعلن من قِبل الحكومة الفرنسية للتخطيط الاستراتيجى لقطاع المعلومات الفرنسى :

١ - يجب على مختلف الوزارات بكافة تخصصاتها العمل على أخذ مواقع ، وفتح صفحات على الإنترنت ، تتيح من خلالها خدمات المعلومات، والإعلام ، والتوثيق للمواطن الفرنسى ، على أن يبدأ العمل فوراً ، وينتهى بنهاية عام ١٩٩٧ م .

٢ - يجب أن تتميز الخدمات الفرنسية بطابع وطنى مميز (Gouv. Fr.) ، وحتى يتأكد للمستفيد، أن تلك الخدمات مقدمة من الإدارة الفرنسية ، وليس من أى جهة أخرى .

٣ - يجب التخطيط لهذه الخدمة ، على ضوء استطلاع تجريبى يتعلق بالبيانات ، والمعلومات والوثائق التى ستتاح من خلال هذه الخدمة ، وترفع نتائج الاستقصاء إلى لجنة حكومية لاتخاذ القرارات التنفيذية المناسبة اللازمة للتطبيق .

٤ - يجب استخدام اللغة الفرنسية ، كلغة أساسية للبث والاتصال ، وإذا كان هنالك أعمال لابد من ترجمتها ، يتم ترجمتها بلغتين فقط [حسب طبيعة المعلومات والغرض من استخدامها] .

٥ - إجراء الدراسات اللازمة والضرورية لوضع معايير ومواصفات تقنية ، للتكنولوجيا (عتاد ، برامجيات ، وسائل اتصال ... إلخ) التى سيتم تبنيها[١٧] . [ص ٤ ، Merigot] .

ومنذ نشر تعميم ١٥ مايو ١٩٩٦ ، قامت جميع الوزارات - ما عدا وزارات العمل والشئون الاجتماعية ، الدفاع ، الداخلية - بفتح مواقع لها على شبكة WEB ، وتبعها فى ذلك عدد من الإدارات الحكومية مثل ؛ إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، بوزارة المالية والاقتصاد ، إدارة المعلومات العلمية والمكتبات والتكنولوجيا الجديدة بوزارة التعليم القومى ، إدارة البحارة ، والإدارة العامة بوزارة العتاد والمهمات بالدخول فى النظام .

هذا وقد احتلت المؤسسات الأكاديمية (الجامعات ، المدارس الهندسية العليا ، ومراكز الأبحاث) نصف العدد المخصص لمواقع ADMIFRANCE على الإنترنت ، مما يعنى بداية ظهور الخدمات الأكاديمية على ساحة خدمات المعلومات الفرنسية الإلكترونية الدولية ، وإن كانت بعض قطاعات المجتمع الفرنسى قد تخلفت عن المشاركة فى عالم الإنترنت ، ويخص بالذكر ؛ خدمات المستشفيات ، وبعض الخدمات الإدارية المحلية فى المقاطعات الفرنسية .

وعلى أى حال ، لا زال الوقت مبكراً ، لرسم صورة واضحة عن طوبولوجيا (البنائية المعلوماتية) المواقع الفرنسية على الإنترنت ، وكل ما نستطيع التوصل إليه حالياً ، هو بعض المؤشرات العامة حول هذه البنائية . ويمكن تلخيص الرؤية الفرنسية فى بيئة الإنترنت فيما يلى :

تركز بعض المواقع الفرنسية بالإنترنت على الإعلام بصفة خاصة ، سواء فيما يتعلق منها بالأحداث الفرنسية الداخلية ، أو الأحداث الأوربية والعالمية المرتبطة بالسياسة الفرنسية الخارجية ، مع إبراز المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإقليمية والدولية بوزارة الخارجية الفرنسية .

ويركز البعض الآخر على الجوانب التاريخية المهمة (من وجهة نظر الحكومة الفرنسية) ، فيما يتعلق بتاريخ الوزارات الفرنسية ، والسير الذاتية لرؤساء الحكومات ، ورؤساء الوزارات ، وتستخدم فى هذه المواقع تقنيات الوسائط المتعددة Mutlimedia ، والهيبرميديا Hypermedia [الوسائط التكوينية الفائقة] ، لاسترجاع المعلومات ، بغرض تعميق الرؤية المعلوماتية للموضوعات المغطاة .

أما البعض الآخر فيختص بالمعلومات الرسمية والمؤسسية ، والحقائق الثابتة والنصوص المتعمقة ، كالدراسات والبحوث ، والتقارير المتعلقة بأعمال اللجان الرسمية بالدولة ، أو الأعمال الفردية والجماعية ذات الصبغة الرسمية ، وينطبق هذا على المعلومات الصادرة من وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وزارة المالية والاقتصاد ، وعادة ما تصطبغ هذه المعلومات بالصبغة الحكومية ، وتُعد من المصادر الموثوق منها ، ومع ذلك فهى تتصف فى غالب الأحيان بالصفة النظرية والأكاديمية ؛ مما يجعل إمكانية الاستفادة منها محصورة فى فئة معينة من المستفيدين .

إلا أن هنالك اتجاهاً جديداً بدأ يبرز على المواقع الفرنسية بالإنترنت ، حيث بدأت فى الظهور نوعية من المعلومات العملية والإدارية التى تتمحور حول الحياة اليومية والأمور المعيشية التى تهم المواطن العادى ، ومثال لذلك المواقع المتخصصة فى معلومات الزراعة المخصصة لوزارة الزراعة ، حيث بدأت فى إدخال نوعية معلومات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمهنية التى تهم المزارعين، مثل : تقنيات إقامة المبانى الزراعية ، التلوث البيئى الزراعى ، الإرشادات الزراعية ، وغيرها من المعلومات الحياتية فى القطاع الزراعى ، وعلى الوتيرة نفسها ، بدأت وزارة الخارجية الفرنسية فى بث معلومات عملية للأجانب الراغبين فى الحضور إلى فرنسا ، لأغراض مختلفة (السياحة ، الاستثمار ، الدراسة ، العمل ... إلخ) ، فتحيطهم علماً بشروط وإجراءات الدخول إلى فرنسا والإقامة فيها ، بجانب توعيتهم بحقوقهم والتزاماتهم فى إطار التشريعات الفرنسية ، كما تخصص جزءاً من مواقعها للفرنسيين بالخارج .

وفى إطار التواجد الفرنسى على الشبكة العالمية للمعلومات ، يوجد موضع واحد تم تخصيصه منذ وقت قريب ، ولا زال فى مرحلة التجربة ، يتعلق بمعلومات حول مداولات اللجان الوزارية المشتركة وقراراتها ، ويتضمن السياسات المقترحة ، والأهداف المطلوب تحقيقها على المستويين المحلى والقومى ، والمشاريع المزمع القيام بها ، مثل : مشاريع محاربة البطالة ، والهجرة إلى المدن ، يؤمل من خلال هذا الموقع – إذا نجحت التجربة – أن يحاط المواطنون علماً بالسياسات المحلية الوطنية ، التى تتعلق بشئونهم الحياتية مباشرة (مثل : العمل ، الهجرة ، التعليم ، المساعدات الاجتماعية ... إلخ) .

ومثال اخر لطبيعة المعلومات المضمنة فى المواقع الفرنسية على الإنترنت ، تلك التى تقوم بتجهيزها والإشراف عليها وزارة المالية الفرنسية التى جمعت فى ملف واحد معلومات مهمة عن الاستهلاك القومى ، الاستثمار ، المدخرات ، الدخل ، الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، العوائد ،

وقد أطلق على هذا الملف : (وزارة المالية فى خدمتك Le Finance à votre Service) .

وسيتم قريباً ، افتتاح موقع جديد على الإنترنت (غالباً بنهاية عام ١٩٩٨)، يختص بالوثائق والتقارير الرسمية غير المنشورة (الوثائق الرمادية Grise Documents) ، والغرض الأساسى من فتح هذا الموقع ، هو إتاحة الوثائق الرسمية غير المنشورة لمن يود من المواطنيين الاطلاع عليها ، بل والحصول على صورة منها إذا أراد ذلك ، مما يجعل السياسة الفرنسية (أو جزءاً كبيراً منها على الأقل) كالكتاب المفتوح ، أمام المواطن الفرنسى ، وهو ما يسمى بديمقراطية المعلومات .

ولأسباب عدة منها المبررات التقنية ، ولكن أهمها الأسباب الاقتصادية فإن تقنية بث الصور لاتتاح إلا فى خدمات محددة للغاية ، ومن جهة أخرى يمكن الحصول على المقتبسات التعريفية ، أما الوثائق الكاملة المتاحة بالنظام فيمكن الحصول عليها فى أشكال Formats مختلفة : PDE, ASC 11, RTF ، ويمكن للمستفيد أن يحصل على الوثيقة كاملة أو جزء منها على شكل مصغرات ، وبالإمكان أيضاً الحصول عليها فى شكل مطبوع ، هذا وتتيح الخدمة ثلاثة أنواع من آليات البحث (استراتيجية بحث المعلومات واسترجاعها) :

١ - بالمؤلف ، مصطلحات العنوان ، والموضوع العام .

٢ - الموضوع المتخصص فى بحث حر (مسحى) للوثيقة المسترجعة .

٣ - عن طريق القوائم ، لآخر عشرين تقريراً تم إضافتها إلى الموقع .

وتقدم خدمات الاطلاع على الوثائق والتقارير أو صفحات منها بالمجان ، أما الحصول على نسخة منها ، فيكون بأجر ، ويتم ذلك بسهولة عن طريق أمر الطلب الإلكترونى على الخط المباشر ، من خلال خدمة متوافرة يطلق عليها « الإنترنت : طريق المعلومات Internet : Inforoute » .

كل هذه المعلومات تقدم اليوم بالمجان - ما عدا طلب الحصول على نسخ - ولذا فهناك مناقشة تدور على الساحة الإعلامية الفرنسية حول كيفية إتاحة هذه الخدمات بالمجان ، ومستقبل هذه الخدمة؟ وهل يستمر الحال كما هو عليه ؟ أم يجب تصنيف المعلومات ، بحيث تكون هنالك معلومات مجانية ، كتلك التى تهم فئات المستفيدين من المواطنين الفرنسيين العاديين ، وأخرى بأجر كالمعلومات التى تهم المختصين من الإداريين ، ورجال الأعمال ، والأجانب ... إلخ . إلا أن الجميع يتفقون على ضرورة استمرارية هذه الخدمات ، وعلى أن المعلومات قيمة استثمارية حقيقية تعود بالنفع على المجتمع ككل ، مما يؤكد على مبدأ « القيمة المضافة للمعلومات » .

ومن الواضح أن خدمات البحث الآلى الفرنسية قد انطلقت ، وأنها فى تطور مستمر ، ولايتبقى إلا تعميمها على مستوى المواطن العادى ليستفيد منها فى حياته اليومية ، لترتبط تماماً بالنسيج الاقتصادى والاجتماعى للدولة ، كما أن هناك بعض الملامح البحثية الآلية ، التى لابد من وضعها موضع التنفيذ ، كتعميم بث المعلومات المصورة ، بجانب القضايا التى يتحتم دراستها ووضع الحلول الجذرية لها ، كقضية حقوق

التأليف المادية والأدبية ، وحقوق النشر، والخصوصية الفردية والجماعية ، والتى تعد فى البيئة القانونية الاجتماعية الفرنسية ، مسئولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية بالدولة ، والمواطنين المنتجين والمستخدمين للمعلومات .

ومن المهم بمكان عند التحدث عن قطاع المعلومات الفرنسى ، أن نلقى الضوء على إدارة Documentation Francaise (DF) ، التى تعد بحكم الدور البارز التى تلعبه فى نظام المعلومات الفرنسى الحكومى بكونها المنسق الأول لخدمات المنيتل Minitel بفرنسا ، والعضو الرئيسى فى التخطيط للطريق السريع للمعلومات بفرنسا وتنفيذها، وهى الإدارة المدعومة من وزارة الصناعة الفرنسية لتنفيذ مشاريع رئيسية فى قطاع المعلومات ، وقد كُلفت مؤخراً وبتوجيهات من رئيس الوزراء الفرنسى بالتخطيط لدليل خدمات الإدارة الفرنسى على الإنترنت وتنفيذه ، والذى أطلق ADMIFRANCE ، وقد بدأت البث بالفعل فى ٢٥ يونيو ١٩٩٦ م . وتسمح هذه الخدمة باسترجاع المعلومات عن طريق المدخل الموضوعى أو الاسمى ، أو باستخدام قطاع النشاط المراد بحثه ، هذا ويتم وصف كل موقع فى صفحة تعريفية كاملة Static Page ، ومنها يتعرف المستفيد محتويات الموقع المراد بحثه . ولا زال التطور مستمراً للسعى لوضع آلية بحث تساعد على تسهيل إستراتيجيات بحث المعلومات واسترجاعها ، عن طريق السماح للمستفيد بالإدخال الحر للاستفسارات البحثية .

ومن ناحية أخرى ، أفسحت استراتيجية المعلومات الفرنسية ، مساحة كبيرة لإدارة DF لتلعب دوراً رئيسياً كقناة اتصال متفاعلة بين الإدارة الفرنسية والمستخدم الفرنسى لخدمات قطاع المعلومات الالكترونية ، فجعلتها المسئولة عن توفير المعلومات فى بيئة WEB ، وتسهيل الدخول إلى المعلومات المراد استرجاعها من خلال مدخل وحيد.

وتعمل الإدارة حالياً فى مشروع يتحقق عن طريقه استخدام بيئة WEB لإتاحة خدمة إدخال المعلومات مباشرة عن طريق الجهات الرسمية المسئولة عن إنتاجها ، ويؤمل فى تنفيذ هذا المشروع فى القريب العاجل .

هذا وتُخصص للإدارة (DF) ، مواقع خاصة بها على الإنترنت ، حيث يبث من خلالها معلومات تتعلق بأنشطتها ، منها ؛ فهارس الإدارة من المطبوعات والوثائق ، مع طلب الحصول عليها بالخط المباشر ، والدفع عن طريق رقم بطاقة الائتمان البنكية ، وهو ما يُعد تطوراً حقيقياً لخدمات المعلومات الإلكترونية الفرنسية ، كما يقدم من خلال مواقع الإدارة معلومات رسمية لا تبث من المواقع الأخرى ، كالمعلومات الخاصة بمكتب رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، وقائمة بكبار المسئولين بالدولة ، ورؤساء الأحزاب السياسية وأعضائها البارزين ، وقادة النقابات والاتحادات العمالية ، متضمنة معلومات بيوجرافية عن حياتهم العامة والمهنية ، وكيفية الاتصال بهم ، وغيرها من المعلومات التى تهم المواطن الفرنسى ، وغيرهم من الأجانب المهتمين بالحياة السياسية الفرنسية[١٨] [Mereget ، ص ٥] .

٣-٢ : البيئة المعلوماتية في الدانمارك : مبدأ مشاركة الموارد :

تستند إستراتيجية المعلومات الدانماركية على مبدأ أساسى وهو « مشاركة الموارد » ، ويرجع تاريخ رفع هذا الشعار إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد أدى إدخال التكنولوجيا الجديدة على قطاع المعلومات الدانماركية إلى التغيير الكامل لخدمات هذا القطاع ، من مجرد خدمات مكتبة تقليدية إلى منظومة من الخدمات الآلية على مستوى عالٍ من الكفاءة ، وفى إطار مبدأ « مشاركة الموارد » تم التخطيط لقطاع المعلومات فى الدانمارك ، وكان من نتائجه إنشاء أول قاعدة معلومات قومية ضخمة فى البلاد سميت بـ DANBIB حيث تم ربطها بشبكة المكتبات ومرافق المعلومات على اختلاف أنواعها بالدولة ، وخاصة منظومة المكتبات الأكاديمية والعامة ، وتحتوى ملفات قاعدة DANBIB القومية على الببليوغرافية الوطنية الدانماركية ، والبيانات الببليوغرافية لكل الإنتاج الفكرى الأجنبى المُقتنى فى المكتبات الأكاديمية والعامة بالدانمارك ، ومن خلال هذه القاعدة تستطيع مرافق المعلومات المشتركة فى هذا النظام الحصول على المعلومات الببليوغرافية لمجموعات المقتنيات المتوافرة فى المرافق الأخرى عن طريق الخط المباشر .

وإلى جانب هذه التغطية الوطنية ، يتيح الاشتراك فى DANBIB ، الدخول إلى الإنترنت ، حيث تُتيح هذه الخدمة لجميع مكتبات ومرافق المعلومات فى الدانمارك حتى الصغيرة منها ، الاستفادة من خدمات الإنترنت وإتاحتها للمستفيدين بالمجان ، كما تحتوى خدمة DANBIB على نظام يُتيح للمشاركين فيها الاتصال ببعضهم البعض مباشرة عن طريق ما يسمى بخدمة Web-Hotel ، وقد أدى هذا الربط الشبكى القومى إلى النمو السريع لقطاع المعلومات الدانماركى وزيادة كفاءة الخدمات التى يقدمها[١٩] . [Sorensen ، ص ١٠] .

ولا يقتصر دور الربط الشبكى الآلى فى الدانمارك على تطوير مشاركة الموارد بين أطراف المشاركة فى النظام فحسب ، بل أدى أيضاً إلى رفع مستوى الخدمة المعلوماتية فى البلاد ، حيث تقوم مرافق المعلومات فى الدانمارك عن طريق برنامج يعرف بـ Dataworkshop بتدريب المستفيدين على استخدام العتاد التقنى والحواسيب الشخصية ، وتعد تلك الخدمة جزءاً من استراتيجية المعلومات المعلنة ، تسعى الدولة من خلالها إلى خلق أجيال قادرة على التفاعل مع التكنولوجيا الجديدة بسهولة ، وتتوقع الدولة الدانماركية القضاء على الأمية المعلوماتية فى المجتمع خلال فترة قصيرة، ليس فقط بين الأجيال الشابه ، ولكن أيضاً بين كبار السن .

كان من نتائج تطبيق التكنولوجيا الجديدة فى الدانمارك – كما هو متوقع – دخول وسائط معلوماتية جديدة يرتبط بها بعض القضايا القانونية فيما يخص تداولها ، ونسخها ، والاستفادة منها (مثال CD-ROM, Floppy Disk) ، ولذا فقد سنت الدولة عدداً من التشريعات والقوانين لتنظيم إتاحة هذه الوسائط المستخدمة واستخداماتها ، ومن الواضح أن هذه التشريعات تنحو نحو حماية منتجى

المعلومات ومسوقيها (المؤلفين ، الناشرين ، مؤسسات التسويق) ، مما يعده قطاع المعلومات الخدمى فى الدانمارك ، إجحافاً لحقوقهم فى إتاحة المعلومات والإفادة منها لصالح المستفيدين ، وقد أُجرى عديد من المناقشات حول هذه القضايا ، خلال سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الرسمية وغير الرسمية على مدار عام (١٩٩٦) ، ولم يتم التوصل إلى الآن لحل يرضى جميع الأطراف .

أما تجربة الدانمارك فيما يتعلق بتطبيق نظام المكتبات التصويرية Virtual Libraries فهى تجربة تستحق الرصد والمتابعة ، حيث سيطرأ فى المستقبل القريب نمط استخدام جديد للإفادة من الخدمات المكتبية ، يستطيع فى المستقبل القريب نمط استخدام جديد للإفادة من الخدمات المكتبية ، يستطيع المستفيدون فى إطاره الاستفادة من خدمات المكتبة وهم فى مواقعهم (المكتب ، المنزل) عن طريق حاسبات شخصية ، بل وسيتعدى الأمر من مجرد الاستفادة من المكتبة المشتركين فيها ، إلى الدخول على ملفات المكتبات الأخرى من خلال قنوات اتصال تتيحها لهم مكتبتهم ، وتسعى الخطط الاستراتيجية للمعلومات فى الدانمارك إلى تطبيق هذه الخدمة وتعميمها فى البلاد ، ويتوقع أن يبدأ بث هذه الخدمة عام ١٩٩٩ م من خلال شبكة المكتبات العامة فى الدانمارك .

٣-٣ البيئة المعلوماتية فى فنلندا : المكتبات التصورية :

تنحو تجربة فنلندا فيما يتعلق بالمكتبات التصورية Virtual Libraries منحاً جديداً ، يختلف عن التجربة الدانماركية ، فقد بدأ التخطيط للمشروع فى مايو ١٩٩٦ م ، كمشروع تعاونى يضم مكتبات خمس جامعات وطنية فنلندية :

* مكتبة جامعة Jyvaskyla (المكتبة المدير ، للمشروع والمنسقة له) .
* مكتبة جامعة Kuoplo .
* مكتبة جامعة Oulu .
* مكتبة جامعة (University of Art and Design) UAD .
* مكتبة جامعة (Helsinki Uriversity of Technology)[٢٠] [ص ١٦ ، Alhainen] .

وقد دعمت وزارة التعليم المشروع مالياً ، لما له من أهمية ، وآثار إيجابية على تطوير خدمات المعلومات فى قطاع التعليم . وقد هدف المشروع تحسين خدمات شبكة المعلومات الأكاديمية الفنلندية Finland Bitnet وتطويرها ، عن طريق إنشاء قاعدة بيانات أكاديمية فى مجالات علمية محددة فى إطار نظام المكتبات التصورية . وقد ركز المشروع على تقديم خدمات المعلومات فى قطاع التعليم العالى والبيئة البحثية فى فنلندا ، وقد حُددت لكل مكتبة مشتركة فى المشروع مهاماً معينة تعمل على التخطيط لها وتنفيذها فى الإطار العام للمشروع ، منها على سبيل المثال : إجراء الدراسات حول المعايير التى يتم على ضوئها اختيار معلومات قواعد البيانات المزمع إنشاؤها ، إجراء دراسات حول تصميم البنية الأساسية لنظم مكتبات الاتصال عن بُعد المزمع تطبيقها ، إصدار دليل

لمعايير ومواصفات التقنيات (عتاد ، برامجيات ... إلخ) المزمع تبنيها فى المشروع ، إجراء دراسات حول نظام التكشيف المستخدم فى نظام الربط الشبكى المزمع إقامته ، إجراء دراسات حول تطبيع العلاقة بين المستفيدين والنظم المرئية المزمع تطبيقها، إجراء دراسات المستفيدين الحاليين والمحتملين من النظام .

وبحلول خريف عام ١٩٩٦ م ، تم تحديد أربعة عشر مجالاً موضوعيًا ، تم تبنيها فى المشروع، بيانها كالآتى : الآداب ، الفنون والاتصالات المرئية، الحرف ، علم التبيؤ ، علوم التربية ، صحة البيئة ، الجغرافيا ، الجيولوجيا ، التاريخ (تاريخ المعرفة) ، الطب النووى والعلاج الوراثى ، علم النفس ، الثقافة واللغات ، الرياضة البدنية[٢١] . [ص ١٦ ، Alhainen] .

وقد حدد المشروع فئات المستفيدين المستهدفة، وهم : الطلاب ، المعلمين ، الباحثين فى مجال العلوم (كفئات أساسية) ، بجانب بعض فئات المستفيدين المهتمة بهذه الموضوعات من خارج الفئات السابقة (كفئات ثانوية) .

وقد استندت رؤية المشروع الفنلندى فى إنشاء منظومة الاتصال عن بعد إلى إمكانية استخدام الإنترنت لتقديم هذه الخدمة ، وذلك عن طريق صفحات Home Page يجرى تخصيصها للمشروع ، تخزن فيها وتستعرض من خلالها ملفات البيانات المزمع إنشاؤها ، ويتم بث هذه البيانات عن طريق طرفيات متواجدة فى مرافق المعلومات المشتركة فى المشروع .

وتهدف استراتيجية المعلومات الفنلندية من تقديم خدمة المكتبات التصورية عن طريق صفحات الإنترنت تجميع معلومات مكتبات الاتصال عن بعد وبياناتها فى خدمة واحدة (صفحات Home Page على الإنترنت) ، بدلا من تشتتها على مرافق معلومات مختلفة (كما هو الحال مع النظام الدانماركى) ، وميزة هذا النظام من وجهة نظر الاستراتيجية الفنلندية ، أنه يمكن بهذا الأسلوب توحيد تقنيات البنية المعلوماتية ، وأسلوب العرض المرئى لكافة بيانات النظام ومعلوماته ، مما يسهل على المستفيدين استخدامهم للخدمة والإفادة منها ، وقد تم إطلاق اسم « صفحات المكتبة التصورية Virtual library page » على هذا النظام .

وقد بدأ بالفعل تقديم خدمات هذا النظام منذ شهر سبتمبر عام ١٩٩٦ م ، وأجريت دراسات متابعة لمعرفة ردود فعل المستفيدين تجاه النظام ، ومدى تقبلهم لهذه الخدمة ، وأثبتت الدراسات مدى رضاء المستفيدين عنها . وقد شجعت النتائج الإيجابية التى أفرزتها الدراسات على استمرارية المشروع وعلى التوسع فى تقديم خدماته وتطويرها ، ومن ثم وضع تصور لاستراتيجية العمل القادمة فى إطار خطة ثلاثية ، تبدأ فى عام ١٩٩٧ م وتنتهى عام ١٩٩٩ م .

ويتلخص الإطار العام لاستراتيجية المعلومات المعلنة فى فنلندا ، فى البنود الآتية :

١ - تطوير مفهوم صفحات المكتبة التصورية ، وتدعيم خدمات المعلومات التى تقدم من خلالها .

٢ - إجراء مزيد من الدراسات حول إدخال مجالات موضوعية جديدة إلى الخدمة ، بعد إجراء الدراسات اللازمة حولها .

٣ – إجراء دراسات لتقييم ملفات الخدمة لتطويرها، بناء على استقصاء ردود فعل المستفيدين تجاه المعلومات المدرجة فى هذه الملفات .

٤ – القيام بالدعاية اللازمة ، لتشجيع المستفيدين الحاليين لزيادة استخدامهم للخدمة ، مع حث فئة المستخدمين المحتملين للإفادة منها .

٥ – تسهيل آلية البحث المستخدمة فى الخدمة (استراتيجيات البحث والاسترجاع) بقدر الإمكان حتى يسهل على المستخدمين التعامل مع الخدمة والإفادة منها . [١٧ ، Alhainen][٢٢] .

٣ - البيئة المعلوماتية في النرويج : شعار «ديمقراطية المعلومات» :

تُعد النرويج أحد بلاد العالم الإسكندنافى التى بدأت الاهتمام بتقديم خدمات المعلومات كخدمة أساسية منذ وقت طويل ، فقد أبدت الحكومات النرويجية المتعاقبة اهتماماً كبيراً بهذا المجال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتم تبنى شعار «ديمقراطية المعلومات» ، كمبدأ أساسى فى خططها الاستراتيجية للمعلومات ، هذا وقد بدأ التحديث الحقيقى لقطاع المعلومات وتدعيمه بتقنيات العصر فى النرويج منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ، دعمت خلالها خدمات قطاع المعلومات بالتكنولوجيا الحديثة ، وإقامة منظومة ربط شبكى متطورة ، وخاصة فى مجال المكتبات العامة. ومن منطق حق إتاحة المعلومات المكفولة للجميع ، فقد بدأت الحكومة منذ منتصف تسعينيات هذا القرن ، واحدة من أكبر خدمات الربط الشبكى الوطنية فى المنطقة الإسكندنافية ، والذى أطلق عليه اسم ODIN . وقد هدف المشروع فى بدايته تجميع المعلومات التى أنتجت عن طريق القطاع الحكومى النرويجى وإتاحتها إلكترونيًا على المستوى القومى ، وبدأ البث التجريبى لخدمات المشروع بالفعل عام ١٩٩٥ م ، واستمر حتى نهاية عام ١٩٩٦ . وبعد ثبوت نجاح التجربة ، بدئ فى تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع فى يناير ١٩٩٧ م[٢٣] . [Sundholm ، ٣٤ ص] .

بدأ المشروع عمله فى مرحلته الثانية كخدمة ربط شبكى مركزية تابعة للحكومة النرويجية (General Web Server) ، وهدف مشروع أودين ODIN فى مرحلته الثانية إتاحة المعلومات الحكومية إلكترونيًا على الإنترنت بغرض مساعدة المستفيدين للحصول على هذه الخدمة من خلال تكنولوجيا معلومات متقدمة ، تتاح لهم بالمجان . والمعلومات التى تُتاح عن طريق هذه الخدمة ذات طابع رسمى حكومى ، وإلى الآن (نهاية عام ١٩٩٨) فإن ما يتاح من معلومات محكوم بقواعد ومعايير تضعها الجهات المُنتجة للمعلومات (الوحدات الحكومية) والتى تقوم باختيار المعلومات المسموح بنشرها عن طريق الإنترنت ، وتتلخص خصائص المعلومات التى تبث عن طريق صفحات محجوزة على الإنترنت ، فى الآتى : مطبوعات الوزارات ، النشرات الصحفية، خطابات الوزراء ، التقارير الحكومية المنشورة وغير المنشورة ، والدراسات المسحية ، وتتاح هذه المعلومات باللغة النرويجية مع وجود بعض المواد المترجمة باللغة الإنجليزية . ويتم تحديث معلومات ملفات ODIN يوميًا ، وتبث عن طريق World Wide Web (www) ، وعن طريق ملفات أودين

يستطيع المستفيد الدخول على ملفات أخرى مثل : الوكالات الحكومية النرويجية ، الهيئات والمنظمات الدولية ، الصحف والمجلات القومية ، وآلية بحث الإنترنت .

هذا ويبلغ عدد ملفات ODIN حسب آخر إحصائية أجريت عام ١٩٩٨ ، ١٦٠٠٠ ملف . على الرغم من أن الهدف هو خدمة فئات العاملين فى القطاع الحكومى المركزى ، والعام بصفة أساسية ، والمواطن النرويجى بجميع فئاته بصفة عامة ، إلا أن الدراسات تشير إلى أن عدد مستخدمى النظام من خارج النرويج يقدر بثلث المستفيدين من الخدمة ، ومعظمهم من المستثمرين الأجانب ، وقد بلغ عدد المستفيدين فى السنة الأولى (١٩٩٦) ، ١,٦ مليون شخص ، ويبلغ معدل الاستفسارات الآن (١٩٩٧) ٤٩٠٠٠٠ أى ما يقرب من نصف مليون استفسار شهرياً . وتُعد خدمة ODIN الآن واحدة من أكبر عشر خدمات عالمية من نوعها ، حسب استطلاع الرأى ، الذى قامت به مؤسسة Kapital Data لعام ١٩٩٨ م [٢٤] . [ص ٣٦ ، Sundholm] .

٤ - الخاتمة :

بهذا النموذج المعلوماتى النرويجى ، نختتم جولتنا الأوربية ، آملين أن نواصل البحث لاستعراض باقى الاستراتيجيات المعلوماتية الدولية ، والتى سوف نتعرض فيها لمناطق أُخرى من العالم ، حيث نأمل فى تغطية نماذج من العالم الثالث (الدول النامية) ، لذا سنحاول فى دراستنا القادمة تغطية البيئة المعلوماتية فى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى . والله الموفق .

قائمة ببعض المصطلحات الأساسية التى استحدثت مؤخراً فى مجال المعلومات :

العصر الرقمى	Digital Age
المعلومات الرقمية	Digital Information
المكتبة الرقمية	Digital Library
صفحة العنوان (فى بيئة النشر الإلكترونى)	Home Page
القيمة المضافة للمعلومات	Information Added Value
طريق المعلومات السريع	Information Highway
طريق المعلومات الفائق السرعة	Information Super Highway
الصفحة المتفاعلة (فى بيئة النشر الإلكترونى)	Inter Arctive Page
مجتمع ما بعد الصناعى	Post - Industrial Society
آلية البحث (فى بيئة الإنترنت)	Search Engine
الصفحة الثابتة (فى بيئة النشر الإلكترونى)	Static Page
العصر التصورى	Virtual era
المكتبة التصورية	Virtual library

الهوامش والمراجع :

١ – حشمت قاسم – المراجعات العلمية ودورها في تحول المعلومات إلى معرفة – مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة ، مج ٥٦ ، ع ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ص ١ – ٤٨ ، ص ٨ .

2 - SURIYA. M., - The impact of Information on eonomic and human development across - Country analysis - 63 ed IFLA General Conference Aug. 31 - Sept. 5, 1997 . Copenhagen , Denmark, PP 69 - 76 (Booklet 0) .

3 - ARRUDA, Maria da Concecao Colman. - Libraries, New Technologies and resources, The Challange to the 2 lst Century. - 63 IFLA General Confernce, Aug. 31 - Sept 5, 1997, Copenhagen, Denmark, PP. 39 - 47. (Booklet 0) .

٤ – ناريمان إسماعيل متولى .– اقتصاديات المعلومات : دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض البلدان الأخرى .– المكتبة الأكاديمية : القاهرة ، ١٩٩٥ ، ٤٠٧ ص .

٥ – المرجع السابق ، ناريمان إسماعيل متولى ، ص ٣٢١ .

6 - GERICKE, Elisabeth M. - Serving the Unserved in the year 2000. - 63 ed IFLa General Conference, Aug. 31 - sept. 5, Copenhagen, Denmark. PP. 45 - 58 (Booklet 0) .

٧ – مرجع سابق. ناريمان إسماعيل ، ص ٣٢١ .

٨ – حشمت قاسم .– الإنترنت ومستقبل خدمات المعلومات – دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات ، ع ٢ ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٤ – ٨٨ .

٩ – المرجع السابق ، حشمت قاسم ص ٨٢ .

١٠ – مرجع سابق . ناريمان إسماعيل ص ٣٢٣.

١١ – مرجع سابق . ناريمان إسماعيل ص ٣٢٣.

12 - KEERY, Neville.- The Challenge of openness as UEuropean Union information goes electronic.- 63 ed IFLA General Conference, Aug. 31 - Sept. 5. 1997, Copenhagen, Denmark, PP. 25 - 28. (Booklet 2).

١٣ – المرجع السابق . ص ٢٦ .

١٤ – المرجع السابق . ص ٢٧ .

15 - MERIGOT. Lydia .- L'Information electronique pour le Citoyen, L'administration francaise a l'heure d'Internet.- 63ed IFLA General Conference, Aug. 31 - Sept.5, 1997, Copenhagen, Denmark, PP. 3 - 6 . (Booklet 5) .

١٦ – المرجع السابق MERIGOT ، ص ٢٦ .

١٧ – المرجع السابق MERIGOT ، ص ٤ .

١٨ – المرجع السابق MERIGOT ، ص ٥ .

19 - SØRENSEN, Borge.- Development in Secandinavian public libraries with

special view to the Situation in Denmark.- 63ed IFLA General Conference, Aug. 31 - Sept. 5., 1997, PP. 10 - 11. (Booklet 3) .

20 - ALHAINEN, Toini.- Finish Virtual library project - a way to evaluated Internet Resources. 63ed IFLA General Conference, Aug. 31 - sept. 5. 1997, Copenhage, Denmark, PP. 16 - 17. (Booklet 7) .

٢١ – المرجع السابق ALHAINEN ، ص ١٦ .

٢٢ – المرجع السابق ALHAINEN ، ص ١٧ .

23 - SUNDHOLM, Elisabeth. - The Odin: The Central Web services for official documentation and information from Norway .- 63ed IFLA. General Conference. Aug. 31 - Sept. 5. 1997. Copenhagen, Denmark, pp 34 - 35. (Booklet) .

٢٤ – المرجع السابق SUNDHOLM ، ص ٣٦.

25 - SRIKANTAIAH, Kanti.- Internet and It's Impact on Devleoping Countries. Examples from China and India.- 63ed IFIA General Conference, Aug. 31 - sept. 5, 1997, Copenhagen Denmark, PP. 23 - 35 (Booklet 0).